مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (٣) الجزء (٣) السنة (2024) ،(٢١٩-٢٤٢) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)

https://bjhs.journals.ekb.eg

(محور العلوم القانونية)

دورة التشريعات الوطنية فى معالجة التحديات التى تواجه التنمية المستدامه

خليفة سعيد خليفة شليق

قسم الاقتصاد والمالية العامة ـ كليه الحقوق ـ جامعه بنها

ملخص البحث:

إن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد وتتطلب تعاونا دوليا وجهودا متضافرة من مختلف الجهات الفاعلة على المستوى الداخلي، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال الآليات القانونية التي تنقل الأفكار والرؤى والنظريات إلى الواقع، وطالما كان القانون مطلوبا، فإن التنمية المستدامة تتطلب تنفيذ وتفعيل أحكام هذا القانون على أرض الواقع.

والعناصر الجوهرية في الفكر التنموي الجديد تتمثل في شفافية القرارات العامة وتوافر المعلومات وتعرض المسئولين للمساءلة واحترام الحقوق والواجبات والقيم الإنسانية، ولا يكون ذلك إلا ضمن منظومة قانونية متينة وقوية تسهر على مراعاة احتياجات الشعوب وتطلعاتها وتوفر الإطار القانوني لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية

والتنمية جهد جماعي يقوم به المجتمع، فجميع القدرات المؤسسية، العامة والخاصة، تشارك فيها. فالتنمية المستدامة ليست مجرد ضخ للمال، ولكنها أيضا عملية معقدة تتفاعل فيها احتياجات ومتطلبات المجتمع مع الاحتمالات الذاتية والظروف الاقتصادية. والاستفادة منه لتلبية احتياجات المجتمع دون إغفال مصالح الأجيال القادمة، ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون التطرق والتحدث عن القانون

الكلمات المفتاحية : التشريعات ، التنمية المستدامه ، القانوينة

Summary

Sustainable development is multidimensional and requires international cooperation and concerted efforts from various actors at the internal level, and these goals can only be achieved through legal mechanisms that transfer ideas, visions and theories to reality, and as long as the law is required, sustainable development requires the implementation and activation of the provisions of this law on the ground. The essential elements of the new development thinking are the transparency of public decisions, the availability of information, the accountability of officials and respect for human rights, duties and values, and this can only be done within a solid and strong legal system that ensures that the needs and aspirations of peoples are taken into account and provides the legal framework for the implementation of policies and programs aimed at achieving development (Mohamed Hassan Dakhil, 2009, 144). Development is a collective effort of society, in which all institutional capacities, public and private, are involved. Sustainable development is not just an injection of money, but also a complex process in which the needs and requirements of society interact with subjective prospects and economic conditions. And benefit from it to meet the needs of society without neglecting the interests of future generations, and it is not possible to talk about sustainable development without addressing and talking about the law, this sustainable development cannot be embodied in a world where there is no full rule of law, and there is no room to talk about economic growth, sustainable development and the eradication of poverty, hunger and unemployment except by strengthening the rule of law, and the importance of the law in achieving the goals of sustainable development is the originator of many economic, social and environmental activities and is the only guarantor as well of all Aggression and transgression that would harm the requirements of this development, which is a complex and complex complex in which many factors and causes overlap, including (law) (Abu al-Hasan Abu Zayd, 2009, 54).

المقـدمـة:

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية تخلف حتما أعباء على الدول من جوانب مختلفة يلزم أن تكون الدولـة مواكبـة لهـا ومتطـورة بتطورهـا، فتلجـأ إلـى التمـاس الحلـول لمجابهـة تلـك التطـورات والمستجدات بمـا يجلـب لهـا منافعهـا ويـدفع عنهـا مضـارها، وقد يكـون المجـال التشـريعي المـلاذ الأمثـل لتحقيـق ذلـك؛ ذلـك أنـه ممـا لا ريـب فيـه أن للتشـريع دورًا فعـالًا فـي تحقيـق التنميـة اقتصـادية كانـت أم اجتماعيـة، فالتشريع وسيلة ضرورية وهامـة من الوسـائل المتعددة لتحقيق التنمية بشتى ضروبها بوصفه أهم وسـائل الضـبط الاجتمـاعي والإصـلاح الاقتصـادي التـي تتكفل بحمايـة مصـالح المجتمـع الأساسـية سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية لإحداث التوازن المنشود بين المصالح العامة والخاصة بما يضمن سلامة المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره، وكفالة تطوره المستمر، ونقطة البدء في ذلك أن لكل دولـة أهداف وسياسـات معينـة ترنـو إلـى تحقيقهـا، وتتـولى الدولـة تنفيـذ سياسـاتها عـن طريـق مـا تسـنه مـن قـوانين أو تشريعات جديدة، أو تعّدل من التشريعات القائمة لتواكب تلك التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وإنـه لمـن نافلـة القـول؛ وعلـى الأخـص فـي عصـر الثـورة العلميـة والتكنولوجيـة والتطـور الاقتصـادي والاجتماعي المتسارع أن يواكب التشريع مستجدات التنمية ومتطلبات العصر كي يستوعب مفاهيم وعناصر وأبعـاد تلـك المسـتجدات بإعتبـار أن التشـريع انعكـاس لواقـع المجتمـع، وأن مـا يصـلح فـي زمـن قـد لا يصـلح لزمن آخر، حيث أن التشريع ومرونته وسرعة تعديله إنما يعكس حيوية الدولـة ومرونـة تعديل تشريعاتها بما يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وأن عدم مجابهة التشريع وعدم مسايرته للتطورات التي تحدث في الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا إنما يخلق فجوة عميقة بين نصوص التشريع القائم والواقع العملي الذي تعيشه الدولـة الأمر الذي يعد بـلا ريب إحدى عيوب التشريع. كما يجدر التنويه إلى أن دور التشريع الهام في تحقيق التنمية لا يعنـي أن هنـاك قالـب ثابت للتشريع وتحقيقه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن التشريع يجب أن يراعـي فـي تحقيقه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الظروف المحلية التي تمر بها الدولـة والواقع اليومي الذي تعيشه، فلا يصلح اقتباس التشريعات المقارنـة التي قد تنجح في دولـة محددة ولا تنجح في حال تطبيقها على دولة أخرى لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كلتا الدولتين.

مشكلــة البحــث:

تنطلـق إشـكالية الدراسـة أو البحـث فـي مـدى إهتمـام الـدول بتحقيـق التنميـة المسـتدامة بنـاءاً علـى أسس تشريعية وقانونية سليمة، فمن أجل فهم الحاجة إلى تنمية مستدامة متماسكة لا بد من النظر في كل المتغيرات المحددة التي مرت بها الدول وخاصة دول العالم الثالث والاضطرابات التي مرت بها.

ومن هذا المنطلق يسعى البحث أو الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو إلى أي مدى حققت دول العالم الثالث التنمية المستدامة خلال الخمس سنوات الأخيرة.

منهـج البحـث:

يستند البحث على "المنهج الاستقرائي" إذا يقوم بملاحظة الأوضاع الاقتصادية والسياسية بهدف تقديم صورة وصفية، وقد استند الباحث إلى هذا المنهج لملاحظة وتحليل دور الدول في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً للتشريعات الوطنية وإمكانية علاج التحديات التي تواجه هذه الدول في تحقيق التنمية المستدامة.

أهميـة البحـث:

يهدف البحث إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور التشريعات القانونية الوطنية والأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والإستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** القانون والتنمية المستدامة.
- **المبحث الثاني:** القوانين الوطنية والتنمية المستدامة.
- **البحث الثالث:** أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **المبحث الرابع:** الإصلاح المؤسسي في مؤسسات الليبية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول

القانون والتنمية المستدامة

لقد اجتذبت التنمية المستدامة الاهتمام على المستوى الدولي منذ تسعينات القرن الماضي، وكانت محط اهتمام الحكومات والدول والمنظمات العالمية، فلذلك عقدت اجتماعات، ووقعت معاهدات دولية، واعتبرت شرطا أساسيا مشتركا لجميع دول العالم، وإنشاء مؤسسات لتحقيق الأهداف، وأصبح الاعتقاد بأنه لن تكون هناك تنمية مستدامة دون وضعها في إطار دولي وتكريس الحماية القانونية الدولية (أحمد لكحل، ٢٠١٥، ٧).

دور القانون الدولي العام في تفعيل التنمية المستدامة:

تم إنشاء القانون الدولي الحديث في الأصل لتنظيم العلاقات الدولية بينهما، وترسيخ قيم الأمن والسلام، وحل النزاعات المسلحة، ووضع حد لجميع أساليب الاستعمار والتوجيه والعدوان. ومع ذلك، ومع

تطور المجتمع الدولي وتجاوز المراحل الاستعمارية والحروب المسلحة، فإن علاقاته آخذة في التنوع، ومن الضروري مواكبة التغييرات في قواعده وفروعه. ومن أهم الأحداث التي وقعت على مستوى العلاقات الاقتصادية رفض فكرة العنف والحرب في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع معظم الدول إلى الحصول على الاستقلال والحاجة إلى التنمية (محمد المجذوب، ٢٠٠٤، ٦٧) .

من هذا المنطلق ظهرت بعض الدراسات الدولية التي تهتم بمشاكل التنمية وأصبحت خلال ذلك من المسائل الدولية التي تشغل مجال القانون الدولي واهتمام أشخاص غير الدول بمشاكل المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية التي برز دورها في كافة المسائل التي يهتم بها القانون بما في ذلك مشكلة التنمية.

وتعتبر الأمم المتحدة أبرز منظمة عالمية تعمل على تحقيق التنمية من خلال الهيئات الأساسية والمختصة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فتمتع المنظمات الدولية بالمرونة وممارستها لأدوار مهمة فهي تعكس حاجة تنموية واجتماعية لمجموعة معينة أو منطقة جغرافية محدّدة باتت تمثل قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمع الدولي، لاسيما ما تقوم به الوكالات الدولية والمنظمات المختصة في تحقيق التنمية ودور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مواجهة ما خلفته الحرب العالمية الثانية من أضرار اقتصادية ودوره في تقديم الدعم المالي وأيضا دور صندوق النقد الدولي في مجال التنمية (سامح عبد القوى السيد، ٢٠١٢، ٧٦).

وخلاصة القول إن المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة تعمل ضمن إطار دولي لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتحقيق المساعدات والمساعدات التنموية التي تقدمها في البلدان النامية والفقيرة، وتفعيل وتنشيط مشاركة المواطنين في مواجهة تلك التحديات التي تؤثر على الحياة اليومية والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات في الداخل والخارج، ومنها العمل على تطوير منظومة القوانين والتشريعات وعمل المنظمات الدولية وتحديد العلاقة بينها وبين الحكومات بما يضمن شفافيتها واستقلالها وتنمية مواردها وبناء قاعدة معلومات حول المنظمات الدولية لسد النقص في خدمة المجتمع وأصحاب القرار (أحمد سي علي، ٢٠٢٢) .

حق التنمية كأحد مقومات القانون الدولي لحقوق الإنسان:

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان هو مبدأ قانوني يحدد حقوق الشعوب والأقاليم والدول على الدول الأخرى ويضمن تطبيقه على المستويين الدولي والداخلي، بخلاف المنظمات الدولية المتخصصة (هشام الشحي، ٢٠١٧، ٦).

القانون الدولي لحقوق الإنسان هو فرع جديد من فروع القانون الدولي العام الذي يهتم بوضع الأفراد داخل المجتمع والدولة، ويوفر لهم كافة الظروف والضمانات التشريعية التي تكفل لهم حياة لائقة

ويتضمن مجموعة من الحقوق والمبادئ الأساسية مثل مبدأ احترام حياة الإنسان وكرامته أو مبدأ المساواة التي لا يمكن أن يعيش الأفراد بدونها ودخلت في المواثيق الدولية بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ وفي كل الوثائق الدولية لحقوق الإنسان(*).

وبما أن الحق في التنمية هو أحد المكونات الأساسية لحقوق الإنسان التي تتطلب الحاجة إلى تحسين الغذاء والصحة والإسكان وحقوق الإنسان الأخرى، فإن قرارات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان تعترف بالحق في التنمية المستدامة كحق من حقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦م، الذي قدم مساهمة كبيرة في التطور النظري لمفهوم التنمية (سقني فاكية، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، ٦١). فكان هذا القرار يعتبر أول إعلان جند قانونيا عملية التنمية كحق من حقوق الإنسان واعتبر التمتع به وتحقيقه يمكن من خلال إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى (قرار رقم ١٢٨/٤١، ١٩٨٦) .

فقد ورد في ديباجته: "إن التنمية المستدامة هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة ..."وبهذا ظهرت علاقته المتبادلة والمتكاملة بحقوق الإنسان وكذلك صعوبة تحديد طبيعته لهذا السبب لاحتواء الحق في التنمية على كل الحقوق ولهذا تم اعتباره من الحقوق البنيوية والمركبة ومع توالي المؤتمرات والاتفاقيات الدولية بخصوص التنمية تبلورت فكرة التنمية الإنسانية المستدامة التي تضع الإنسان هدفا ووسيلة لعملية التنمية (سقني فاكية، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، ٦٣).

(*) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد العهدين:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المبحث الثاني

القوانين الوطنية والتنمية المستدامة

تتطلب المنظمات في مجال التنمية المستدامة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية وجود سلاح من القوانين التي تنظم كل مجالاتها، والتي بدونها لا يوجد حديث عن التقدم أو النمو أو الأهداف (أحمد لكحل، ٢٥).

التشريعات الاقتصادية:

تشكل القوانين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ركائز أساسية وهامة في تحقيق التنمية المستدامة والتنمية والنمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما تلعب دورا هاما في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانته وحضوره الإقليمي والدولي، وتعزيز حيوية المناخ الاستثماري.

فعلى الدول إن أرادت أن تحقق قفزة اقتصادية أن تهتم بالإطار التشريعي والقانوني من خلال إصدار تشريعات جديدة أو تعديل القوانين المشاركة في سباق تعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبته لمختلف المستجدات على المستويين الوطني والدولي، وقدرته على توفير بنية استثمارية مستدامة وأن تهدف هذه التشريعات الجديدة إلى تعزيز قدرات الدولة التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة وفقا لإستراتيجية الدولة، وتتمحور حول تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة اقتصادية مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة للدولة ويكون ذلك من خلال:

- زيادة ثقة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني.
- وضع نظام تشريعي اقتصادي يتسم بالكفاءة والقدرة على التصدي للتحديات والتطورات.
- دراسة التشريعات الاقتصادية قبل إقرارها في الدولة.
- الحاجة إلى تشريع متوافق مع اللوائح الدولية ومواكبة الطفرة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.
- الحاجة إلى نظام قضائي مناسب ومهني يساهم في حل النزاعات ذات الطابع الاقتصادي، والحاجة إلى محاكم تجارية تسرع في حل النزاعات من خلال القضاء الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وجلب الاستثمار بالدولة.

التشريعات الاجتماعية: (القانون والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة):

تتطلب التنمية المستدامة أساسا قانونيا تكفل فيه الحقوق، وتكافح فيه الفساد بجميع أشكاله، وتكفل السيادة للشعب، وتكفل فيه قيم الحرية والديمقراطية، التي بدونها تنقص الأهداف الإنمائية ولا تتحقق الأهداف، ولاسيما منطقها هو تأهيل القدرات والحقوق الفردية ووسائل ضمان أهدافها (وسيم حرب، ٢٠١٠، ٢٨).

ولأن التنمية مشروع حضاري شامل يستهدف تحقيق نقلات نوعية ونهضة شاملة في مسيرة المجتمع على كافة الأصعدة من خلال ترسيخ أسس الديمقراطية والعدالة النابعة من تجربة شعبية تحترم خصوصيات كل مجتمع فلهذا تطلب الأمر إصدار العديد من القوانين التي من شأنها محاربة كل أشكال الفقر والبطالة وترقية الاستثمار عن طريق آليات وقوانين تصب جميعها في النهوض بالفرد والمجتمع على حد السواء (محمود إبراهيم غازي، ٢٠١٨، ١٦٦).

التشريعات البيئية:(القانون والبعد البيئي للتنمية المستدامة):

ان حماية البيئة حاجة ملحة للتدخل القانوني على المستوى الداخلي أو الخارجي لوقف أسباب التدهور والتلوث والبحث عن الإجراءات القانونية لحماية البيئة، فأخذت قضية البيئة حيزا كبيرا من الاهتمام نظرا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان والنبات والحيوان مما جعل الحكومات تتوجه نحو سن قوانين تهدف في مجملها إلى مكافحة المشاكل التي تعتري البيئة حيث أوجدت قواعد إدارية بيئية تنظم المجالات التي من الممكن أن يتدخل القانون الإداري لمصلحة البيئة ويحميها من الأضرار والأخطار. حيث تلعب الإدارة دورا مهما جدا في حماية البيئة نظرا لسلطة المؤسسات العامة وسلطة التحكم في الأنشطة التي يمارسها الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة من خلال اللوائح الإدارية لحماية الصحة والسلامة والطمأنينة... الخ، كما توجد قواعد جنائية بيئية يقوم بموجبها المشرع بتجريم عمل أو الامتناع عن عمل يضر بالبيئة ويضع إزاء ارتكابها جزاءات جنائية لردع من تسول له نفسه المساس بالبيئة (زكي حسين زيدان، ٢٠٠٤، ١٥).

وهناك أيضا قواعد مدنية بيئية تفرض المسئولية المدنية على أولئك الذين يتسببون في إلحاق الضرر بالبيئة من خلال إهمالهم، لذلك، يجدر القيام بذلك للتعويض عن الضرر والاستجابة لمتطلبات حماية البيئة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية (الأكاديمية العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ٢٤).

ويرى الباحث أن التنمية هي أحد المتطلبات الأساسية لتنمية البلاد وازدهارها، وأن القوانين والقوانين تلعب دورا مهما وبارزا في تجسيد وإرساء مبادئ التنمية المستدامة.، ويسهم أيضا في تفعيل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية ودفعها نحو الأفضل كونه عاملا فاعلا ومساعدا في تحقيق التنمية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز سيادة القانون.

فعلى الصعيد الوطني: فسيادة القانون، من خلال توفير الوصول إلى العدالة، وضمان متابعة الإجراءات القانونية العادلة، وتعزيز وضع الأفراد والمجتمعات من خلال ضمان دمج الحقوق الفردية المتعلقة بالانتهاك والتمكين القانوني ولا يقتصر تعزيز التنمية على سبل الإنصاف القانونية بل يدعم كذلك تحسين الفرص الاقتصادية.

أما على الصعيد الدولي: فبعد نهاية الحرب العالمية وما تبعها من حرب باردة أصبحت التنمية هي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي بكل أطيافه دولا، ومنظمات دولية أو إقليمية وذلك ليقينها بضرورة تضافر الجهود لحماية هذا الكوكب، وحمايته للأجيال الحاضرة والمستقبلية عن طريق نبذ الحروب وإحلال السلام في كل الأرجاء، فهي أولى الخطوات نحو تحقيق تنمية مستدامة تقضي على الفقر وتكفل العيش الكريم لكل بني البشر. ومن خلال ذلك الدعوة إلى تعزيز سيادة القانون التي من خلالها تكرس الحماية لجميع حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكذلك الحق في التنمية فلا مجال للحديث عن تنمية مستدامة ورقي اقتصادي واجتماعي وسياسي دون سيادة للقانون (نزار عوني اللبدي، ٢٠١٥، ٥٥).

المبحث الثالث

أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

الفرع الأول: البعد الاقتصادي(*)

يشمل البعد الاقتصادي عدة محاور:

١- محور التنمية الاقتصادية:

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ في أن يكون لمصر اقتصاد سوق منضبط مع انخفاض نسبة الدين العام، واستقرار الوضع الاقتصادي، لتحقيق نمو إقليمي متوازن مع زيادة النمو الاقتصادي، لزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، والقدرة على تحقيق نمو مستدام وشامل، بما في ذلك زيادة القدرة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة. تتمثل طريقة زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي في جعل مصر واحدة من أفضل (٣٠) دولة في مجال الأسواق العالمية وواحدة من أفضل (١٠) دول في مجال الإصلاح الاقتصادي، وتوفير وظائف لائقة ومنتجة، مثل الحد من البطالة، وزيادة الإنتاجية، والوصول إلى البلدان ذات الدخل المرتفع

(*) رؤية مصر ٢٠٣٠، http://sdsegypt2030.com تم الإطلاع في: ٢٠٢٣/٢/٢١.

والمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وتقليل حجم المعاملات غير الرسمية.

٢- محور الطاقـــة:

تشمل الرؤية الاستراتيجية في محور الطاقة أن تكون مصر قادرة علي تلبية كل متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد وطاقة وتشجيع الاقتصاد والتنافس والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالبيئة وتعزيز القدرة على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك من خلال ضمان أمن الطاقة وتوفير الطاقة المطلوبة لزيادة معدلات النمو المنشودة، وزيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي وان يسعى قطاع الطاقة إلى وجود مساهمة إيجابية وفعالة، وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة وزيادة مجمل إنتاج الطاقة من الموارد المحلية، وتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع، والوصول لمستويات عالمية في الطاقة، وخفض كثافة استهلاك الطاقة، والحد من الآثار السلبية للملوثات والمخلفات بقطاع الطاقة.

٣- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

يتمثل هذا المحور في زيادة سرعة إنتاج المعرفة، وخلق بيئة غزيرة لتوطين المعرفة وإنتاجها، ودعم المعرفة الإنتاجية الإبداعية للقطاع.

٤- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:

ان يتسم الجهاز الاداري بكفاءة والفاعلية وتحسين ادارة موارد الدولة وان يعزز من قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والمرونة وأن يهدف لزيادة رضا المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك عن طريق وجود جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية ليطبق مبادئ إدارة الحوكمة الرشيدة وتجديد تشريعات السياق التنظيمي وتدريب العنصر البشري، وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة لتحقيق معايير الجودة ولتحسين الخدمات الأساسية، وليثبت النظام الإداري الذي يتسم بالشفافية ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية، وذلك اعتمادا على مبدأ الشفافية والنزاهة.

الفـرع الثانـي: البعد البيئـي(*)

يشمل البعد البيئي عدة محاور:

١- محـور البيئـــــة:

(*) المرجع السابق، رؤية مصر ٢٠٣٠، http://sdsegypt2030.com تم الإطلاع فى: ٢٠٢٣/٢/٢١.

يهدف هذا المحور إلى أن يكون له بعد بيئي في جميع إدارات التنمية في الدولة، لزيادة سلامة الموارد الطبيعية، ودعم الاستخدام العادل والأمثل للموارد، وتشجيع الاستثمار، وتأمين حقوق الأجيال القادمة، وتوفير الأنشطة الاقتصادية التي تجلب النمو الاقتصادي والسلامة البيئية، والتي تدعم الاقتصاد، وزيادة القدرة التنافسية، وخلق فرص عمل جديدة، والبحث عن بدائل للموارد المعرضة للنضوب، والاهتمام بالسلامة البيئية، ومن خلال الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية للحد من التلوث والحفاظ على التوازن بين النظم البيئية والتنوع البيولوجي، مع التركيز على الإدارة المتكاملة للنفايات، واستخدام النفايات الصلبة، والنفايات الصلبة الحضرية. وستقوم مصر بالوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية وتطوير الآليات اللازمة لذلك، مع ضمان التوافق مع السياسات المحلية.

١- محور التنمية العمرانية:

ولضمان القدرة على جذب النمو السكاني وكبحه، وتعظيم عودة التنمية في مناطق جديدة وتعزيز جودة المساحات المعمارية الحالية والمستقبلية.

ويسعى هذا المحور إلى تمكين مصر من استيعاب سكانها ومواردها والاستجابة لتطلعات المصريين وتطبيق التنمية المكانية التي تعمل على تحسين مستويات المعيشة، وزيادة مساحة العالم بما يتناسب مع حجم وتوزيع السكان مع توافر الموارد من خلال تحقيق توازن التوزيع السكاني في المنطقة ال المعمورة حاليا.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي(*)

يشمل البعد الاجتماعي عدة محاور:

١- العدالة الاجتماعية:

يهدف هذا المحور إلى خلق مجتمع عادل يتعلق بمبدأ المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وزيادة سرعة التكامل المجتمعي، وضمان حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في إطار توازن الكفاءة والإنجاز مع معايير سيادة القانون، وتعزيز التضامن بين أفراد المجتمع، وتعزيز التكامل المجتمعي، والحد من الاستقطاب السلبي وتطوير الوصول يهدف إلى توطيد التعاون والشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتشجيع الحراك الاجتماعي، وضمان العدالة التوزيعية وتحقيق حماية الفئات الأكثر ضعفا للحد من الفجوات الطبقية.

٢- الصحة:

(*) المرجع السابق، رؤية مصر ٢٠٣٠، http://sdsegypt2030.com تم الإطلاع في: ٢٠٢٣/٢/٢١.

ويشمل المحور الصحي الهدف إلى تنفيذ نظام صحي متكامل يتميز بإمكانية الوصول والجودة وعدم التمييز، وتحسين المؤشرات الصحية الوقائية الشاملة والتدخلات المبكرة لتحقيق رضا المواطنين والعاملين في القطاع الصحي، وتحقيق الرخاء والرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز صحة المواطن في إطار العدالة والإنصاف، والتغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة. ويهدف إلى ضمان تمتع المصريين بحياة صحية وآمنة من خلال تحقيق نمط حياة صحي وتحقيق حوكمة القطاع الصحي من خلال توفير بيانات ومعلومات دقيقة لصناع القرار في الوقت المناسب.

٣- التعليم والتدريب:

يركز محور التعليم والتدريب على جانبين: المعلمون والمتعلمون، ويهدف إلى توفير التعليم على مستويات مختلفة من الجودة، بين جميع فئات المجتمع، في إطار نظام مؤسسي يتميز بالكفاءة والعدالة والفعالية، وتحقيق شخصية متكاملة وخلاقة تحترم الاختلافات، وتفخر بالوطن وتسعى لبناء مستقبل أفضل. وذلك عن طريق تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم وذلك لكل مستويات التعليم سواء التعليم العام الأساسي (قبل الجامعي) او التعليم الفني والتدريب او التعليم الجامعي أو العالي.

٤- الثقافـــة:

ويتم ذلك من خلال دعم الصناعة الثقافية كمصدر للقوة الاقتصادية، حيث أنها مصدر قوة لتحقيق التنمية الاجتماعية، وزيادة كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين في تلك المؤسسات، وتعظيم دورها والوصول إلى جميع فئات المجتمع، وحماية وتعزيز جميع أنواع التراث.

نتائج تطبيق اهداف وابعاد رؤية مصر ٢٠٣٠ في ظل مبادئ الحوكمة:

وفقا لبيانات البنك الدولي، في عام ٢٠١٥، تحسن معدل النمو الاقتصادي، ليصل إلى ٢٪، وفي عام ٢٠١٦ و٢٠١٧، على التوالي الى ٤.٣٧ و٤.٥، والتي وقعت بعد سنوات من الانخفاض في النمو الاقتصادي بسبب الظروف السياسية الخطيرة التي أثرت سلبا على الجانب الاقتصادي، وخاصة القطاع الصناعي والسياحة (حازم حسانين، ٢٠١٨).

سجلت مصر عام ٢٠١٥ في نسب الفقر ٣ % وتحاول الرؤية أن تخفض هذه النسبة الي ٢٣% عام ٢٠٢٠، ثم إلى ١٥ % عام ٢٠٣٠، وفي الجانب الصحي فقد قدم البرنامج دعم نقدي للأسر التي لديها أطفال قبل سن المدرسة (اقل من ٦ سنوات) وهذا البرنامج من ضمن خطة التنمية الشاملة للقطاع الصحي(حازم حسانين، ٢٠١٨).

تراقب مصر عن كثب تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للرجال والنساء مع توفير فرص العمل للمرأة ووجود نسبة يجب تحقيقها للمرأة في البرلمان. وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لكلا الجنسين بشكل متقارب وهذا ما يضع مصر علي ركب النمو والتنمية المستدامة التي تعزز من قيمة المساواة بين الجنسين(حازم حسانين، ٢٠١٨).

وعانت مصر بشكل كبير في مكافحة الفساد، ولكن في ظل وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تتخذ مصر الخطوات الأولى لمحاربة الفساد بطريقة مبتكرة ومستدامة، سواء كانت فسادا إداريا أو سياسيا أو ماليا أو حتى أخلاقيا، وتحصل مصر على (٣٣) نقطة من أصل (١٠٠) في ترتيب مؤشر تصور الفساد لدول العالم في عام ٢٠٢١، ومصر لديها المزيد وتحاول الحصول على نقاط، أي نقاط لتصبح أقل فسادا[*].

وتحاول مصر على المستوي المحلي في تمكين الشباب من خلال إطلاق المبادرات والحملات التي توعيهم بحقوقهم وتضمن لهم تنفيذها وتساعدهم في تطبيق طموحاتهم من خلال تقديم الدعم المالي والإداري والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واشراك الشباب والمرأة في صنع السياسات العامة والحصول على المراكز القيادية لمتخذي القرار في الدولة المصرية (المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، ٢٠٢٢).

وتمثل هذه الإنجازات، وإن كانت بسيطة، خطوة كبيرة ومهمة على طريق مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحكم والاستقرار السياسي.

المبحث الرابع

الإصلاح المؤسسي في المؤسسات الليبية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تُعرف المؤسسة بأنها: " مجموعة القيود التي وضعت لتنظيم التفاعل بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، حيث تتضمن هذه الجوانب قيوداً رسمية متمثلة في القوانين والتشريعات والأنظمة المختلفة، وقيوداً غير رسمية تشمل الثقافة والعادات والتقاليد وأنماط السلوك المختلفة" (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ٢٠٠٦).

بعد عام ٢٠١١، لم تقدم برامج تتعلق بالإصلاح المؤسسي، وإن كان بعض الخبراء يرون ضرورة تبني خطط ورؤى النظام السابق. وبعض التشريعات ومشاريع القوانين التي صدرت قبل عام ٢٠١١، والتي سعت إلى إزالة العراقيل الهيكلية والمؤسساتية خصوصاً فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وبتوفير مناخ استثماري ملائم، وتعزيز سياسات القطاع الاجتماعي وترقية إدارة المالية العامة.

---

[*] مؤشر مدركات الفساد في الدول، منظمة الشفافية الدولية:

تم الإطلاع فى: ٢٠٢٣/١/٢٨.https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/mys

التحديات المؤسسية:

إن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة وغياب المفهوم الواسع للدولة، وغياب المؤسسات المعطلة وانتشار الفساد بأنواعه وغياب الحوكمة والشفافية والمساءلة في هذه المؤسسات والمركزية تشكل تحديات حقيقية أمام الإصلاح والتنمية وتحقيق مستويات عالية من التنمية وهي أساس العديد من الأزمات والإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية، وأتضح هذا جليا في الانقسام المؤسسي الذي طال معظم مؤسسات الدولة الليبية والذي يتضح من الأتي:

النوع الأول الانقسام المؤسسي:

ساهم الضعف المؤسسي الذي أعقبت نقل السلطة في عام ٢٠١١ في الانزلاق إلى العنف ويُعتبر الانقسام المؤسسي من أكبر التحديات الراهنة والتي تواجه عملية بناء قدرات الدولة في ليبيا وبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أثر الانقسام المؤسسي بشكل كبير في أداء الكثير من المؤسسات وفي مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، خصوصاً بعد انقسام المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

النوع الأول: الانشطار المؤسسي النوع الغالب على شكل الانقسام الذي يطال المؤسسات في الدولة، حيث إن عدداً كبيراً من المؤسسات حافظت ظاهرياً على وحدة كيانها ومؤسساتها ولكنها داخلياً انقسمت على نفسها ويتعامل كل فرع أو منطقة منها مع الحكومة المسيطرة جغرافيا عليها.

وفي الشق القضائي، فإن أغلب مؤسسات القضاء وإن كانت موحدة ظاهرياً، إلا أن الانقسام الواقع أثر على أداء مهامها، وعلى الصعيد التشريعي فإن هناك بعض المؤسسات التابعة للمؤسسات التشريعية والتي انقسمت إلى فروع، منها هيئة الرقابة على الأغذية والأدوية، التابعة لهيئة الرقابة الإدارية والتي تدار من طرابلس، وتفوّض مدير فرع بنغازي للتعامل مع المؤسسات القائمة في الشرق الليبي.

أما النوع الثاني من الانقسام فهو التناظر المؤسسي، حيث إن وجود حكومتين متنافستين أدى إلى إنشاء مؤسسات متناظرة، وفي بعض الأحيان بتسميات مختلفة. وفي حين باشرت حكومة الوفاق الوطني عملها في مقرات المؤسسات الواقعة في طرابلس ومن خلال موظفيها الراغبين في الاستمرار في العمل قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل حكومة جديدة وعملت على توظيف وانتداب وإعارة موظفين من القطاع العام والتعاقد مع موظفين في القطاع الخاص وإنشاء الأجسام اللازمة لعملها.

والنوع الثالث من الانقسام يتضح في الانقسام الجزئي للمؤسسات، إن بعض المؤسسات والهيئات عملت بأجزاء فقط من إداراتها وأقسامها واعتمدت على الإدارات والفروع الأخرى التابعة للحكومة

المقابلة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مصرف ليبيا المركزي، حيث انقسم المصرف بين أعضاء مجلس إدارته، فالمحافظ وأحد الأعضاء استمرا بالعمل في طرابلس أما نائب المحافظ وثلاثة أعضاء فانتقلوا للعمل في البيضاء، وقاموا بإنشاء مقر للمصرف المركزي بها مما شل مجلس الإدارة ومنع من تحقيق النصاب لعقد أي اجتماع واتخاذ قرارات.

أما النوع الرابع من الانقسام المؤسسي فيتضح من خلال المؤسسات المستحدثة، أما المجموعة الأخرى من الانقسام المؤسسي فهي المؤسسات المستحدثة، وهي تلك المؤسسات التي استحدثتها إحدى الحكومتين نظراً للظروف الحالية والمستقبلية، حيث إن هذه المؤسسات ليس لها مؤسسة مناظرة في الحكومة الأخرى. فعلي سبيل المثال تم إنشاء هيئة المرأة والطفل بالحكومة الليبية المؤقتة وتقسيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارتين وكذلك وزارة الاقتصاد والصناعة.

المؤسسات المحافظة على وحدتها:

هناك بعض من المؤسسات التي نجت من الانقسام المؤسسي، لعل طبيعة عمل هذه المؤسسات هو ما ساهم بشكل كبير في عدم الانقسام. فقد حافظت الحكومات على المؤسسات التي تشكل خطراً داخلياً وخارجياً على الوطن والمواطن ومنها مصلحة الجوازات والجنسية والتي تمنح جوازات السفر وتأشيرات الدخول وتسجيل العمالة ومصلحة الأملاك العامة المسئولة عن تسجيل ونقل وحفظ مستندات الملكية العامة والخاصة وإدارة السجون ومصلحة الأحوال المدنية. وفي الجانب المؤسسات الخدمية قد حافظت شركة تحلية مياه البحر والمصارف التجارية أيضاً على وحدتها، وإن كان الحفاظ على وحدة هذه المؤسسات ويرجع ذلك لبعدها عن الصراع السياسي والتزام المهنية والتكيف مع المستجدات للتعامل مع الوضع السياسي الراهن، وهو ما وفر طمأنينة عند متخذ القرار بالحفاظ على المؤسسة وعدم المساس بها. إضافة إلى أن هذه المؤسسات ليس لها ذلك الأثر الكبير في الوضع السياسي أو الأمني.

محاولات لتوحيد المؤسسات:

لم يكن هناك أي تنسيق أو تعاون بين المؤسسات والهيئات أثناء وجود حكومة الإنقاذ الوطني والحكومة الليبية المؤقتة، إلا أنه وبعد اتفاق الصخيرات حاولت مجموعة من المؤسسات والهيئات، وبطرق غير رسمية التنسيق فيما بينها لتوحيد الجهود وتقديم الخدمات للمواطن ولعل أهمها التنسيق بين وزارتي المالية في حكومتي الوفاق الوطني والحكومة الليبية المؤقتة وذلك لضمان عدم ازدواجية دفع المرتبات. كذلك التنسيق بين مصالح المطارات والموانئ وشركات الخطوط العاملة.

في الآونة الأخيرة، أي بين ٢٠١٨ وبداية ٢٠٢٢، لوحظت محاولات جديه لتوحيد المؤسسات والعمل فيها بمجلس إدارة موحد. إلا أن النجاحات في هذه المساعي محدودة فعلى سبيل المثال، تمكن رؤساء مجالس إدارة الشركة الليبية الأفريقية القابضة في كل من طرابلس والبيضاء من توحيد مجلس إدارة الشركة الأفريقية، كذلك الهيئة العامة للمواصلات والنقل قامت بتوحيد مجلس إدارة الشركة الليبية للنقل البحري، كذلك يقوم مجلس التخطيط الوطني والذي تم إعادة تشكيله مؤخراً بمساع حقيقية للمساهمة في دمج المؤسسات والهيئات (عبد الله الحاسبي، ٧٦).

ويرى الباحث أن تحديات الانقسام المؤسسي تتركز فيما يلي:

إن الانقسام المؤسسي بجميع أشكاله خلق تحديات كبيرة التي زادت وتيرتها في الانقسام تحتاج إلى معالجة سريعة قبل أن تتفاقم ويصعب السيطرة عليها، يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإفراط في النفقات والمصاريف للمؤسسات القائمة.
- الإسهاب في التوظيف والإيفاد داخلياً وخارجياً.
- صدور قرارات غير مدروسة نظراً لغياب المستندات.
- التسيب الإداري والمالي والضعف الحاد في الأداء الحكومي ونواتج السياسة العامة.
- إلغاء المؤسسات ودورها في المجتمع وإظهار قوة الأفراد داخلها.
- الإسهاب في إصدار قرارات تشكل التزامات مالية على الدولة.
- الإفراط في النفقات والمصاريف للمؤسسات القائمة والمنشأة والتي تشمل السيارات والمهام والنفقات وغيرها وذلك إهدار المال العام.
- أحكام قضائية متضاربة ما بين طرابلس وبنغازي والبيضاء والانعكاس السلبي لهذا الانقسام على المؤسسات القضائية والتي كانت دائماً بمنأى عن الصراع السياسي حيث إن هذا الانقسام أثر في عمل المحاكم والأجهزة القضائية وأرهق المحاكم بقضايا سَبَقَ الفصل بها وأدى إلى تضارب بعض الأحكام نظراً للانقسام السياسي بالبلاد إضافة إلى القرارات والترتيبات المالية والإدارية الناجمة عن تلك الأحكام وتأثيرها واتخاذ إجراءات وترتيبات مالية تقدر بالمليارات من دون أي سند قانوني مما يؤثر في احترام القوانين والتشريعات.

- مخالفة أحكام المحاكم والقضاء والقرارات الصادرة خاصة فيما يخص الإعفاء من مهام معينة، والاستمرار في تمثيل المؤسسة بشكل غير قانوني وتحميلها التزامات مالية وقانونية، وفي بعض الأحيان البحث عن الدعم الدولي للبقاء في الوظيفة.

التمرد على المسئولين والتحجج بالانقسام السياسي خاصة لدى الجهات التابعة، وتغيير تبعية المؤسسات من قبل رؤسائها طبقاً لمصالح شخصية.

تصنيف ليبيا حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية:

التصنيف	مستوى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	عنصر الخدمات الإلكترونية	عنصر البنية التحتية للاتصالات	عنصر رأس المال البشري
140	متوسط	0.3833	0.0972	0.3353	0.7173

المصدر: الأمم المتحدة، دراسة الحكومة الإلكترونية: https://publicadministration.un.org/egovkb/en/Reports/UN-E-Government-Survey-2018.

ورغم غياب المعلومات الكافية عن هذا الموضوع تم تقديم بعض المبادرات في ليبيا، منها مبادرة ليبيا الإلكترونية التي اقترحتها الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية بهدف تزويد مركز العمليات الحكومية والقطاع الخاص بالتكنولوجيا المطلوبة، وتعزيز الخدمات المقدمة إلى جميع المواطنين[*] . ووافق مجلس الوزراء على المبادرة في نوفمبر ٢٠١٢، كما أعطى ديوان المحاسبة في يناير ٢٠١٣ الإذن للبدء في تنفيذ المشروع.

وتهدف المبادرة إلى تنفيذ مشروع تطوير إستراتيجية ليبيا الإلكترونية والتي تتألف من أربع نقاط، هي:

- لحكومة المفتوحة التي تهدف إلى تعزيز مستوى الشفافية والمحاسبة في مؤسسات الدولة، ما يساعد على رفع كفاءة مؤسسات الدولة.
- الحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية.
- التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى خلق سوق تجاري جديد، ودفع عجلة الاقتصاد الليبي لتسهيل العمليات التجارية داخل ليبيا وخارجها.

[*] المبادرة الإلكترونية، ٢٠١٢، الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

http://www.cim.gov.ly./page95.html

- لتعليم الإلكتروني الذي من خلاله تتم الاستفادة من الأساليب الحديثة لدعم المنظومة التعليمية في ليبيا وتطويرها.

ولكن في عام ٢٠١٤ توقف تنفيذ الإستراتيجية نتيجة الانقسام السياسي، كما تم انتقادها لأنها لن تشكل بديلاً عن اللامركزية. وشددت الآراء على ضرورة إعادة هيكلة النظام الإداري وبناء النظام اللامركزي، قبل البدء في الميكنه.

ويرى الباحث أن الأمن السيبراني عاملاً مهماً في التحول إلى حكومة إلكترونية، فيجب إدراج تدابير الأمن استراتيجياً أثناء مرحلة التصميم. وعلى رغم أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن سوء استخدامها يثير التساؤلات والشكوك حول أمن الدولة وحماية الأفراد والشركات. وبرزت أهمية استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واضح بعد استشراء جائحة كورونا في ليبيا، وما نتج عنها من إجراءات للحجر والتباعد الاجتماعي، والعمل عن بعد. ولقد كان غياب كثير من الخدمات التي تقدم عن بعد واضحاً منها الوسائط التي تسهل مواصلة العملية التعليمية عن بعد في جميع مراحل التعليم في ليبيا، بما فيها التعليم العالي. إضافة إلى غياب مثل التطبيقات التقنية المختلفة في قطاع الصحة.

ولقد سعت السلطات المنقسمة في ليبيا منذ بدء أزمة كورونا إلى إيجاد حلول من خلال تشكيل لجان تتعلق بمكافحة وباء كورونا، ومنها اقتراحات تتعلق باستخدامات التطبيقات الحديثة لتوفير الخدمات المختلفة عن بعد، **ومن أبرز تلك اللجان اللجنة التي شكلت بموجب قرار رقم ٧ الصادر عن رئيس الأركان للقوات المسلحة لحكومة الشرق، ورئيس اللجنة العليا لمكافحة وباء كورونا بتشكيل لجنة تكون مهامها ما يلي**[*] :

- لتنسيق مع شركات الاتصالات لتفعيل كل التطبيقات التي من شأنها توفير الخدمات للمواطنين.
- التنسيق بين معدي التطبيقات والبرمجيات ذات الصلة لتفعيلها.
- راسة المقترحات والخطط المتعلقة بالاتصالات والشبكات والبرمجيات.
- لتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية لتفعيل تطبيقات الدفع الإلكتروني.

قامت الجامعات بكثير من اللقاءات والمؤتمرات بهدف تفعيل التعليم عن بعد، إضافة إلى اقتراح لائحة لتنظيم التعليم عن بعد تم مناقشتها في جامعة بنغازي في مايو ٢٠٢٠.

---

[*] قرار رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، ورئيس اللجنة العليا لمكافحة وباء كورونا رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠، بشأن تشكيل لجنة الصادر في بنغازي في ٦ إبريل ٢٠٢٠.

ورغم الحاجة للبدء في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والتقليل من آثار المركزية، إلا أن هناك كثير من التحديات التي تواجه الحكومة الإلكترونية منها:

١- الأمية الإلكترونية في المجتمع.

٢- غياب الإرادة السياسية التي تسعى إلى دعم التغيير الاستراتيجي المتمثل في تبني الحكومة الإلكترونية.

٣- غياب التدريب وبرامج بناء القدرات والوصول إلى الإنترنت بشكل كاف.

٤- غياب الأمن والخصوصية الذي يمكن تلافيه من خلال اتخاذ بعض الإجراءات، منها:

- سن القوانين التي تحد من إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض جنائية؛
- بناء قدرات تقنية تستطيع كشف الهجمات السيبرانية.
- لدراسة الكافية للتحول الرقمي، والعمل على تحديثه باستمرار لضمان الأمن والملائمة.

الخـاتمـــــة:

على ضو ما سبق فقد تناول الباحث في المبحث الأول اهم الاليات القانونية والتشريعات اللازمة لتفعيل التنمية المستدامة. حيث اوضح الباحث بأنه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة الامن خلال الاليات القانونية التى تنقل الأفكار. والرؤى والنظريات الى الواقع، وطالما كان القانون مطلوباً، فإن التنمية المستدامة تتطلب تنفيذ وتفعيل أحكام القانون على الواقع.

كما أن من اهم النتائج التى وصلنا اليها فى هذه الدراسة بان العناصر الجوهرية فى الفكر التنموي الجديد تتمثل فى شفافية القرارات العامة وتوافر المعلومات وتعرض المسؤولين للمساءلة واحترام الحقوق والواجبات والقيم الانسانية، ولا يمكن ذلك الا من خلال تطبيق منظومة قانونية متينة وقويه تسهر على احتياجات الشعوب وتطلعاتها. وتوفر الإطار القانوني لتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية.

وكذلك تم الوصول الى انه لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون التطرق والتحدث عن القانون، فلا يمكن لهذه التنمية المستدامة أن تتجسد فى عالم تتقدم فيه السيادة الكاملة للقانون ولا مجال للحديث عن النمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر والجوع والبطالة الا بتعزيز سيادة القانون، وتكمن أهمية القانون فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة هو المنشئ لكثير من النشاطات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وهو الضامن الوحيد كذلك لها من كل اعتداء وتجاوز من شأنه الاضرار بمتطلبات هذه التنمية، والتي هي كل مركب ومعقد تتداخل فيه عديد من العوامل والاسباب من بينها "القانون" إضافة الى ذلك تم التوصل الى أن القوانيين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية تشكل ركائز اساسيه وهامة فى تحقيق التميه

المستدامة والنمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما تلعب دوراً هاماً فى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانته وحضوره الإقليمي والدولي وتعزيز حيوية المناخ الاستثماري. حيث نرى ان الدول التي حققت نمواً اقتصادياً عالياً قد اهتمت بالإطار التشريعي والقانوني من خلال اصدار تشريعات جديدة أو تعديل القوانين المشاركة في سباق تعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مختلف المستجدات على المستويين الوطني والدولي، وقدرته على توفير بنيه استثماريه مستدامة وان هذه التشريعات تهدف الى تعزيز قدرات الدولة التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة وفقاً لإستراتيجيه الدولة.

كما ان سيادة القانون من خلال توفير الوصول الى العدالة وضمان متابعة الاجراءات القانونية العادلة وتعزيز وضع الافراد والمجتمعات من خلال ضمان دمج الحقوق الفردية المتعلقة بالانتهاك والتمكين القانوني ولا يقتصر تعزيز التنمية على سبل الانصاف القانونية بل يدعم لذلك تحسين الفرص الاقتصادية.

ومن خلال التطرق للتجربة المصرية فى تحقيق التنمية المستدامة فقد توصلنا الى نتيجة مفادها ان الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية فى مصر بحلول عام ٢٠٣٠ هدفها هو ان يكون المصر اقتصاد سوق منضبط مع انخفاض نسبه لدين العام، واستقرار الوضع الاقتصادي لتحقيق نمو اقليمي متوازن مع زيادة النمو الاقتصادي، بما في ذلك زيادة القدرة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، وكذلك تتمثل طريقة زيادة مساهمة الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي في جعل مصر واحدة من أفضل ٣٠ دولة في مجال الاسواق العالمية وواحدة من افضل ١٠ دول فى مجال الاصلاح الاقتصادي.

<u>ومن خلال ما سبق فقد نصل إلى التوصيات التالية:</u>

- هيكلة ورصد جميع الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفقا لمعايير السلامة الدولية، وخاصة في البلدان المتقدمة، فهي المسئولية الأولى عن التلوث البيئي الناجم عن التقدم العلمي والتكنولوجي.
- تنشيط المؤسسات التي تشرف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالبيئة وتنسيقها دوليا وإقليميا ومركزيا.
- من خلال دعم المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة المهتمة بالبيئة، هدف لزيادة الوعي بأهمية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- إعطاء الأهمية للجانب الردعي إضافة إلى وسائل الضبط الإداري الوقائي إضافة إلى ضرورة استحداث شروط خاصة بالبيئة.
- رد الاعتبار للمعالم البيئية المصنفة أثرية وسياحية والمحميات الطبيعية وحمايتها من سوء الاستغلال.
- رصد عقوبات صارمة تجاه الاعتداءات على المساحات الخضراء.

- دعم القطاع الخاص في المساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية والقضاء على البطالة والفقر وضعف الاستثمار.
- فعيل الترسانة القانونية على مستوى التطبيق وتعزيز الهيكل القانوني والتنظيمي.
- الاهتمام بتطوير التعليم والتنمية البشرية.
- لعمل على تحقيق مبدأ الإنصاف للحقوق والواجبات والأعباء لجميع الفئات الاجتماعية.
- البحث عن البدائل الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة.
- البحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على النفط وإحلال مكانها الطاقة النظيفة (نهي الخطيب، ٢٠٠٠، ١٩٨).

المـــراجـــــــع

محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)**، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩. ص ١٤٤.

أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، سلسلة كتب التنمية في الألفية الثالثة، الكتاب الأول، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥٤.

أحمد لكحل، **النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ٢٠١٥، ص٧.

محمد المجذوب، **القانون الدولي العام**، ط٥، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٧٦.

احمد سي علي، ورقة عمل المؤتمر الدولي الرابع لكلية الحقوق حول **تحقيق الأمن والتنمية**، حلب، سوريا، من موقع:www.jamahir alwahda maway تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/١٢/٢٩

هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ديسمبر ٢٠١٧، ص٦.

سقني فاكية، **التنمية الإنسانية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف فبراير ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٦١.

وسيم حرب، ساسين عساف وسليمان تقي الدين، **إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية (مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون)**، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان٢٠١٠، ص٢٨.

محمود إبراهيم غازي، **الحق في التنمية في ضوء التدخل في شؤون الدول، ط١**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر٢٠١٨، ص ١٦٦.

زكي حسين زيدان، الأضرار البيئية وأثرها على حقوق الإنسان وكيف عالجها الإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٤، ص ١٥.

لأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والدار العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول: مقدمة عامة، تحرير مصطفى طلبه، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول: مقدمة عامة، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان ٢٠٠٦م، ص ٢٤.

نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ٥٥.

حازم حسانين،" قراءة نقدية لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر"، المحطة، أكتوبر ٢٠١٨.

مؤشر مدركات الفساد في الدول، منظمة الشفافية الدولية،

https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/mys تم الإطلاع فى: ٢٠٢٣/١/٢٨.

المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة يعرض تجربة مصر في تمكين الشباب خلال مؤتمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٨ يونيو ٢٠٢٢،

https://mped.gov.eg/singlenews?id=1285&lang=ar تم الإطلاع فى: ٢٠٢٣/٢/١١.

محمد مصطفى سليمان، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** " دراسة مقارنة، مرجع سابق

تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية مارس٢٠١٦.

http://loopsresearch.org/ 2016 projects/view/50/?lang=ara

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، التقرير الاقتصادي القطري للبنك الدولي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مايو ٢٠٠٦.

لمياء بوسدرة، مستشارة وزارة الدولة لشؤون هيكلة المؤسسات عرض تقديمي، ٢٣ يوليو ٢٠١٩.

لمياء بوسدرة، عضو هيئة تدريس بكلية الهندسة قسم الهندسة الكهربائية، ومستشارة لوزيرة شؤون هيكلة المؤسسات في حكومة الوفاق الوطني، بتاريخ ٣٠ مايو٢٠١٩. وكذلك: إيمان بن يونس وزير الدولة المفوض لشؤون هيكلة المؤسسات، بتاريخ٢٩ مايو ٢٠١٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢)، توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، نشرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التكامل المتوسطي.

إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية الأمم المتحدة (٢٠١٨) دراسة الحكومة الإلكترونية: تجهيز الحكومة الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة، نيويورك ٢٠١٨.

https publicadministration.un.org−E-us/Reports/UN-egovkh/en 2018-Survey-Government.

المبادرة الإلكترونية، ٢٠١٢، الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

http://www.cim.gov.ly./page95.html

قرار رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، ورئيس اللجنة العليا لمكافحة وباء كورونا رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠، بشأن تشكيل لجنة الصادر في بنغازي في ٦ إبريل ٢٠٢٠.

نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٩٨.